

بنك القاهرة
Banque du Caire



تقرير الحوكمة السنوي

عام 2021

كلمة رئيس مجلس الإدارة

1	التمهيد
3	1-1 الهدف
3	1-2 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة
3	1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة
3	إطار العمل
3	3 انجازات بنك القاهرة خلال العام 2021 نهج الحوكمة
4	3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء
4	3-2 تحديد الهيكل التنظيمي
4	3-3 المسؤولية الاجتماعية لبنك القاهرة
6	4 مجلس الإدارة
7	4-1 تشكيل مجلس الإدارة
8	4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة
8	4-3 رئيس مجلس الإدارة
8	4-4 أمين سر مجلس الإدارة
8	4-5 اجتماعات المجلس
8	4-6 لجان المجلس
9	5 مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية
9	6 الإدارة التنفيذية
10	7 كيفية إدارة المخاطر
11	8 نظام الرقابة الداخلية
11	8-1 مجموعة المراجعة الداخلية
14	8-2 الالتزام المصرفي
14	8-3 قطاع الرقابة الداخلية
15	9 مراقب الحسابات
15	10 التصنيف
16	11 رأس المال والاسهم
16	12 حقوق المساهمين
17	13 الإفصاح
17	14 تضارب المصالح
18	15 شكاوى العملاء قطاع حماية العملاء
20	الخاتمة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمو بنك القاهرة المحترمون،

تحية طيبة و بعد،،،

أن بنك القاهرة وهو يتقدم فى مسيرته الناجحة قد حقق قفزات واسعة فى مجال تطبيق الحوكمة

وحيث أن الالتزام بمتطلبات تطبيق ممارسات الحوكمة أصبحت على قدر عال من الأهمية بالنسبة لجهود تنمية أسواق المال و تعزيز استقرارها و حماية المستثمرين فيها، فقد أصبحت أيضاً عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث أظهرت الدراسات أن المؤسسات المالية الملتزمة بالحوكمة تتمتع بمعدل أعلى فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مما يثبت أن المستثمرين يقدرون أهمية الحوكمة الرشيدة.

ونظراً لما لمسناه من إهتمام متزايد من قبل جميع الأطراف ذوى المصالح بما فيهم المساهمين، فقد أولينا هذا التقرير المزيد من العناية لبيان القضايا المتعلقة بتطبيقات الحوكمة التي تعتمد عليها جميع الأطراف ليكون مرجعاً معتمداً لتقييم نتائج ممارسات الحوكمة لدى بنك القاهرة و ضمان كفاءة و فاعلية العمليات الإدارية و شفافية الإجراءات على مستوى البنك.

ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المنشودة، فقد تم خلال العام 2021 العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء من خلال وضع سياسات واضحة و متكاملة تهتم جميع الأطراف و على رأسهم مساهمى وعملاء البنك، وسعيًا منا للالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية فقد وضع البنك خطة عمل منهجية لتطبيق جميع الأطر التشريعية الصادرة عن البنك المركزى المصرى.

وبناءً على ما سبق فإن مجلس الادارة يدرك ويعي أهمية الحوكمة ويعمل على تعظيم قيمتها بالبنك وبين الاطراف المختلفة وكذلك يسعى الى نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين بالبنك

وختاماً نعبّر من خلال هذا التقرير عن شكرنا لجميع الجهات المعنية بالإشراف على تطبيقات الحوكمة داخل البنك المركزى المصرى لما فى ذلك من مصلحة بالغة الأهمية لتعزيز إستقرار القطاع المصرفى بشكل خاص والقطاع الاقتصادى بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

1- تمهيد

يعتبر بنك القاهرة الالتزام بتطبيق متطلبات الحوكمة من العوامل الأساسية لتعزيز صور المؤسسة داخلياً وخارجياً من خلال الالتزام بثقافة مؤسسية تحفز أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمسؤولين وكافة الموظفين وأصحاب الاختصاص للإرتقاء بكفاءة أنشطة وعمليات البنك والالتزام بالسلوك القويم، وكذلك تأمين عوائد مجزية على الاستثمار ونمواً في الانتاجية على المدى الطويل.

1-1 الهدف:

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة العليا بأن الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين و ذوى المصالح الأخرى من خلال زيادة مستوى الشفافية للملكية و السيطرة و إيجاد نظام فعال لمراقبة إدارة إستراتيجيات الأعمال.

ومن هنا، فقد تضافرت كل الجهود اللازمة للتعريف بأهمية الحوكمة في بنك القاهرة.

1-2 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يتعهد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولون بالالتزام بمبادئ الحوكمة و بإتباع أفضل ممارساتها الموجودة في دليل الحوكمة الخاص ببنك القاهرة، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح البنك و تحقيق أهدافه. كما يقوم المجلس وبشكل دورى بالتأكد من احترام كافة مبادئ الحوكمة، و ذلك من خلال المراجعة الدورية عن طريق قائمة الفحص الخاصة بالالتزامات دليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة ، ومن خلال تحديث قواعد السلوك المهني بغرض تحديث ممارسات الحوكمة الخاصة به لتتوافق مع المتطلبات الرقابية بالإضافة إلى تعزيز القيم المؤسسية و السياسات والإجراءات الداخلية الأخرى والتي تطبق على كافة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك.

1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة:

حرصاً من مجلس إدارة بنك القاهرة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة في البنك، حسبما نص على ذلك دليل الحوكمة المؤسسية للبنك و التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري، فإن مجلس إدارة البنك قد إعتد تطبيق مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بممارسات الحوكمة في البنك ليؤكد الحرص الواضح من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك على إعطاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم لما في ذلك من توافق مع المتطلبات القانونية و التشريعية و التوجه الفعلي في الالتزام بالمعايير الدولية و التي وضعتها منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OECD) و توصيات لجنة بازل.

2- إطار العمل:

بالإستناد إلى تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة الصادرة في نوفمبر 2011 و إلى دليل الحوكمة المؤسسية للبنك المعتمد من مجلس الإدارة في يوليو 2013 والمحدث في مارس 2019، ودليل الحوكمة المعتمد من مجلس الادارة في اغسطس 2021 فقد حرص مجلس إدارة البنك على تحديد التوصيف الوظيفي لوظائف الرقابة الداخلية بالبنك وخاصة وظائف التفتيش و الإلتزام والمخاطر. كما حرص على تحديد المسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة و اللجان التابعة للمجلس والميثاق الخاص بكل لجنة من تلك اللجان وكذلك الحال بالنسبة للجان البنك الإدارية العليا التابعة للإدارة التنفيذية مع بيان دورها ومسؤولياتها.

و في هذا الاطار، فإن تقرير الحوكمة السنوي يهدف إلى الإفصاح و بكل شفافية عن ممارسات الحوكمة التي يقوم بها بنك القاهرة و الذي يعكس قيم البنك و السياسات الداخلية الأخرى التي يجب على جميع الأطراف الإلتزام بها.

3- إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2021 لتعزيز نهج الحوكمة:

تعهد بنك القاهرة بتحقيق أعلى مستوى من ممارسات الحوكمة لضمان نمو مستدام في المستقبل و تأمين قيمة طويلة الامد للمساهمين وكفالة أعلى مستوى حماية ممكن للعملاء.

خلال عام 2021 واصل بنك القاهرة بذل الجهود لإعتماد تطبيق أحدث معايير الحوكمة وتنفيذها وتعزيزها على نطاق واسع.

نقدم لكم فيما يلي ملخصاً بالإنجازات الرئيسية المتعلقة بتطبيق و تعزيز إطار الحوكمة:

3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء:

تم إعتماد كافة المعايير الدولية و المعتمدة من البنك المركزي المصرى للتقارير المالية، و نؤكد على إلزامنا بتطبيق أي متطلبات جديدة بهذا الخصوص.

هذا و يتبع البنك سياسة و قواعد صارمة حول معالجة الشكاوى و إدارتها و معالجة تضارب المصالح مع العملاء، والطريقة التي ستتبع لمعالجة البيانات الشخصية و المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقوانين المحلية المنظمة لذلك.

3-2 تحديد الهيكل التنظيمي:

يحرص مجلس إدارة البنك على تحديث الهيكل التنظيمي للبنك كلما اقتضى الأمر ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية و المحلية، و يدعم تطبيقات الحوكمة و تعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية و كذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية و ليغطي إحتياجات البنك المستقبلية في التوسع و تطوير الخدمات المالية و المصرفية، حيث تمت اعتماد آخر هيكل تنظيمي خلال عام 2021 بتاريخ 28 نوفمبر حيث تم استحداث " مجموعة الائتمان المصرفي للشركات وائتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي" وتعديل التبعية الإدارية لكل من "مجموعة الإئتمان المصرفي للشركات" و "قطاع ائتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي" لتتبع المجموعة المستحدثة المذكورة

3-3 المسؤولية الاجتماعية لبنك القاهرة: دور البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة:

التنمية المستدامة لبنك القاهرة: دور البنك في مجال التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة:

تأتي المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة في صدارة أولويات البنك، ونحرص دوماً على مراعاة البعد المجتمعي على أن يكون متماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 .

في إطار استراتيجيته للتنمية المستدامة يقوم البنك بدعم مجالات هامة مثل التمكين الإقتصادي لمختلف شرائح المجتمع وخاصة المرأة والشباب في جميع محافظات مصر وبالأخص الصعيد والذي يستحوذ على أكثر من 90% من مبادراتنا، إلى جانب الأهتمام بملف الصحة وجودة التعليم والرياضة والحفاظ على البيئة وتنمية وإعمار القرى ومساندة الإقتصاد القومي.

ومن أهم الاهداف التي استكمل البنك العمل عليها في عام 2021 :

القطاع الصحي:

حرص البنك على توجيه أكثر من 35% من مساهماته منذ بداية العام 2021 لدعم العديد من المستشفيات أبرزها

- مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان
- مستشفى مجدى يعقوب لأمراض القلب
- مستشفى سرطان الأطفال 57357
- مستشفى الناس
- المؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدي
- تنظيم قوافل طبية لإجراء عمليات العيون بالتعاون مع روتارى مصر
- علاج الحالات الأولى بالرعاية بالتعاون مع جمعية الأورمان
- مستشفى الهلال الأحمر
- مستشفى الكبد المصرى

- مستشفى بهية لعلاج سرطان الثدي بالمجان
- علاج الحالات المستحقة بمستشفى جامعة المنصورة
- مستشفى أيادى المستقبل للعلاج المجانى

التمكين الإقتصادي:

يحرص البنك على مساندة إقامة مشروعات تدر دخل مستدام للشباب والمرأة المعيلة من خلال إطلاق العديد من المبادرات أبرزها:

- استكمال المرحلة الثانية من مشروع تنمية المهارات بالتعاون مع مؤسسة النداء
- مشروع القرض الحسن بالتعاون مع جمعية الأورمان لتمويل 2000 مشروع صغير للفئات الأكثر احتياجاً من الشباب والمرأة المعيلة في صورة قروض حسنة
- رعاية ودعم الحرف التراثية بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال رعاية معرض البازار ومعرض تراثنا.
- التدريب الحرفي في المنيا على الصيد
- التدريب على صناعة السجاد في الفيوم

مبادرة bGreen للحفاظ على البيئة:

- مبادرة تنظيف الشواطئ بالأسكندرية وبعض قرى الساحل الشمالى
- مبادرات نشر الوعى البيئى ومشروعات إعادة تدوير المخلفات داخل 150 مدرسة
- Summer Camp لنشر الوعى البيئى بين الأطفال والشباب فى أحد المنتجعات بالساحل الشمالى من خلال تنظيم ورش عمل عن اعادة التدوير والإستخدام و (E-mobility-Climate Change, Planting) ومجالات ترشيد الطاقة و Light Bulbs/robots
- مشروع داخل 24 جامعة للشباب للتوعية بأهمية الحفاظ على البيئة والخروج بتوصيات وحلول بيئية بالتعاون مع مؤسسة Greenish.

ذوى الإحتياجات الخاصة:

- رعاية قرية الأمل
- مبادرة المس حلمك بالتعاون مع مؤسسة أخبار اليوم
- مشروع القرض الحسن مع مؤسسة الحسن لاكثر من 100 شخص

الرياضة

- مبادرة دراجتك صحتك
- دعم الأنشطة الشبابية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

التعليم

- منح دراسية للطلاب المتميزين بجامعة النيل
- منح دراسية للطلاب المتميزين بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
- منح دراسية للطلاب المتميزين بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير
- تطوير أحد معامل الأبحاث بجامعة حلوان

- تقديم منح دراسية للطلاب المتميزين بالجامعات الأهلية الجديدة وتشمل جامعات الملك سلمان الدولية، العلمين الدولية، الجلالة، والمنصورة الجديدة، إلى جانب إنشاء واحداً من أحدث معامل تكنولوجيا المعلومات الأكثر تطوراً لمساندة الطلاب في تجربتهم التعليمية المتميزة بتلك الجامعات.
- سداد المصروفات الدراسية للطلاب المستحقين بمحافظة جنوب سيناء
- تقديم شنط وأدوات مدرسية للطلاب المستحقين بالمدارس.

دعم الإقتصاد

- التبرع لصندوق تحيا مصر لدعم المشروعات التي يقوم الصندوق بتمويلها
- دعم صندوق دعم أسر الشهداء
- التبرع بشقق للمستحقين بالتعاون مع وزارة الإسكان
- رصف طرق بقرية ميت أبو الكوم بالمنوفية
- مبادرة حياة كريمة- مؤسسة صناع الخير للتنمية

الثقافة

- رعاية مبادرة "اتكلم عربي" لدعم الهوية المصرية بالتعاون مع وزارة الهجرة

قوافل الخير

- للعام التاسع على التوالي يقوم البنك بإطلاق قوافل الخير للأسر المستحقة بصعيد مصر

الأيتام:

- رعاية حفل يوم اليتيم بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

إعادة اعمار القرى:

- إعادة اعمار 4 قرى و أكثر من 100 منزل في محافظات مختلفة في صعيد مصر في إطار مبادرة "حياة كريمة"

4- مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالاشراف الشامل و التوجيه الاستراتيجي للبنك من خلال الموافقة وإعتماد السياسات المختلفة للبنك بما فيها سياسات الائتمان والاستثمار، سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة من المجلس ومن خلال وضع سقف محدد للحد من نسبة تعرض البنك للمخاطر.

وقد شهد عام 2021 تغيرات في مجلس ادارة بنك القاهرة وفقا للاتى:

أولا خروج اعضاء من مجلس الادارة خلال عام 2021

مسلسل	الاسم	صفة العضوية	تاريخ الخروج من مجلس الادارة
1	عمرو محمد الشافعى محمد فوزى	نائب رئيس مجلس الادارة التنفيذى	2021/3/31
2	حازم حسين حجازى	نائب رئيس مجلس الادارة التنفيذى	2021/9/30
3	رامى احمد حسن البراعى	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى مستقل	2021/3/31
4	تامر محمد وجية عبد الغنى سالم	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى مستقل	2021/3/31

ثانياً :- دخول اعضاء مجلس ادارة جدد خلال عام 2021

مستسل	الاسم	صفة العضوية	تاريخ الدخول بمجلس الادارة
1	محمد بهاء يحيى محمد الشافعى	نائب رئيس مجلس ادارة تنفيذى	2021/10/3
2	ليلى فارح المقدم	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى	2021/6/1
3	هشام عبد العظيم ابراهيم هندی	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى	2021/6/1

وبنهاية عام 2021 كان تشكيل مجلس الادارة كالتالى

مستسل	الاسم	صفة العضوية
1	طارق السيد هاشم فايد	رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذى
2	محمد بهاء يحيى محمد الشافعى	نائب رئيس مجلس الادارة التنفيذى
3	وانل عاصم عبد الرحمن زيادة	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى/مستقل
4	اشرف محسن بكرى	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى/مستقل
5	امل على محمد عصمت	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى/غير مستقل
6	هشام محمد انيس على سند	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى/مستقل
7	ليلى فارح المقدم	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى/مستقل
8	هشام عبد العظيم ابراهيم هندی	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى/مستقل

4-1 تشكيل مجلس الإدارة:

بالإشارة إلى النظام الاساسى للبنك و بالتوافق مع القوانين و التشريعات تم تعيين المجلس من السيد رئيس المجلس الرئيس التنفيذى ونائبان لرئيس مجلس ادارة تنفيذيان وخمسة أعضاء والاعضاء التنفيذيين

بالمجلس هم رئيس مجلس الادارة التنفيذى والنائبان، وبذلك يتكون مجلس إدارة البنك من 9 أعضاء منهم 3 أعضاء تنفيذيين و 5 أعضاء غير تنفيذيين و مستقلين وعضو غير تنفيذى غير مستقل. وذلك حتى التغيرات التى تمت خلال عام 2021 فى مجلس الادارة والسابق توضيحها واصبح المجلس الان يتكون من رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذى ونائب رئيس مجلس الادارة التنفيذى و 6 اعضاء غير تنفيذيين

مع الاشارة إلى أنه لا يقوم أى من أعضاء المجلس غير التنفيذيين بأى مهام تنفيذية بالبنك.

كما لا يوجد عضو غير تنفيذى من المجلس يعمل موظفاً في البنك بتفرغ كلى أو جزئى، وذلك بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة بالبنك

اما بخصوص تعليمات البنك المركزى الصادرة بالكتاب رقم 771 بتاريخ 11 نوفمبر 2021 والتى كانت تتضمن تعديلات على تعليمات الحوكمة الصادرة فى اغسطس 2011 وذلك اعتباراً من انتهاء الدورة الحالية لمجلس الادارة والتى كانت من ابرز بنودها مايلي

م	البند	ملاحظات
1	الا يقل تمثيل المرأة عن عضوتان بالمجلس	يوجد عضوتان بمجلس الادارة الحالى لبنك القاهرة
2	الفصل بين مهام ومسئوليات رئيس المجلس والرئيس التنفيذى	وفقا لكتاب البنك المركزى فالمدة المتاحة لتطبيق هذا الشرط حتى انتهاء الدورة الحالية لمجلس الادارة والتى تنتهى فى مارس 2024
3	يتضمن مجلس الادارة عضوين تنفيذيين على الاكثر وباقي الاعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوان غير تنفيذيين مستقلين على الاقل	متوافرة هذه الشروط فى المجلس الحالى
4	التعليمات الخاصة برئاسة اللجان وخاصة لجنة المراجعة	متوافرة ببنك القاهرة حيث ان رئيس لجنة المراجعة عضو غير تنفيذى ولا يترأس لجنة اخرى

4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يلتزم كل عضو من مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية و الاخلاص و التقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين و اللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري و دليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة. كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين و لمصلحة البنك و المساهمين كافة و العمل بفاعلية للإلتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

4-3 رئيس مجلس الإدارة:

يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام الرئيس التنفيذي الرئيسي للبنك وفقاً لما تم إقراره بمجلس الإدارة، وذلك حتى انتهاء الدورة الحالية لمجلس الادارة ووفقاً لخطاب البنك المركزي رقم 177 بتاريخ 11 نوفمبر 2021 حيث سيتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة والتي تنص على الاتي:- "يتعين الفصل التام بين مسؤوليات ومهام ومنصبى رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي (العضو المنتدب) ولا يجوز ان يتولى ذات الشخص رئاسة مجلس ادارة البنك ومهام الرئيس التنفيذي ويتم تحديد واختصاصات ومسؤوليات كل منهما وتوثيق ذلك كتابيا وإعتماده من مجلس الادارة على ان يكون رئيس مجلس الادارة عضواً غير تنفيذي

ويكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسئول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة و فعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب بالإضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من إجتماعات مجلس الإدارة كما تتضمن واجبات رئيس مجلس الإدارة فضلاً عن تلك التي ينص عنها في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلى و فعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيامه بالعمل على ما فيه مصلحة البنك. وفي هذا الإطار كان مجلس الإدارة يقوم بتقييم ذاتي يتم من خلال نموذج يتم استيفائه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

4-4 أمين سر مجلس الإدارة:

قام أمين سر مجلس الإدارة بتسجيل و تنسيق و حفظ جميع محاضر إجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس و إليه. كما قام بتأمين حق إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين.

4-5 إجتماعات المجلس:

تم الإلتزام بما يتضمنه دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك من اجتماع مجلس الإدارة بصفة منتظمة مرة على الأقل كل شهرين أو عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه للإنعقاد، حيث تم عقد عدد 12 جلسات خلال عام 2021

هذا ولم يتغيب أي من أعضاء المجلس عن أكثر من ثلاث جلسات للمجلس خلال العام، فيما عدا السيد/وائل عصام عبد الرحمن زيادة والذي تغيب عدد 4 جلسات . من ضمنهما جلستان عقدتا في نفس اليوم الجلسة رقم 7 و 8 بتاريخ 2021/9/13

4-6 لجان المجلس:

تلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية إتخاذ القرار خاصة عند قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام الرئيس التنفيذي في نفس الوقت.

وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة و ذلك لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه و الارتقاء بكفاءته مع عدم الاخلاص بأحكام القانون بشأن تشكيل لجنة المراجعة يقوم البنك بتشكيل عدة لجان تابعة للمجلس منها اللجنة التنفيذية، لجنة المخاطر، لجنة الاجور و المكافآت، لجنة الحوكمة والترشيحات. وقد قامت اللجان المنبثقة من المجلس بعقد 49 اجتماع خلال عام 2021 ، عرضت جميعاً و بشكل منتظم على مجلس الإدارة وقد تضمنت جميع محاضرها جداول متابعة لتنفيذ قراراتها وتوصياتها. وقد انتهجت جميع اللجان نهج دعوة مسئولى

الإدارة العليا من ذوى الاختصاص لحضور اجتماعاتها. كما تميز عام 2021 بوجود قدر جيد من التنسيق بين مختلف أعمال اللجان كما تم تحديث لوائح عمل هذه اللجان والتأكد من مطابقتها للالتزامات البنك القانونية واللائحة والرقابية.

كما تم خلال عام 2021 مراجعة كاملة لجميع اختصاصات تلك اللجان وتم تحديث اختصاصاتها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة

وقد تم تطبيق نموذج إستمارة لأداء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ليقوموا بإستيفائها دون الإفصاح عن أسمائهم.

5- مكافآت أعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية:

بالإستناد إلى قانون الشركات رقم 159/1981 و تعديلاته فقد وضع البنك سياسة خاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه حيث تم وضع آلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، تعرض سنوياً على الجمعية العامة لإعتماد. هذا مع الإشارة لعدم تقاضى السادة أعضاء المجلس غير التنفيذيين لأى أجر.

6- الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة على وعى كامل بدورها المتعلق بالحوكمة، و ذلك من خلال إلزامها المطلق بتطبيق المتطلبات التشريعية و تعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز وجود الانشطة الرقابية في مختلف العمليات والانشطة البنكية.

بالاضافة على ذلك يترأس الرئيس التنفيذي بالبنك فريق إدارة الازمات ويضم الفريق كذلك أعضاء من مختلف إدارات البنك.

7- كيفية إدارة المخاطر:

- يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع إدارات وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه .
- مسئولية إدارة المخاطر في المقام الاول تقع علي عاتق كل موظف في البنك عند التعامل مع المخاطر القائمة والمحتملة. كما أن البنك يعتمد على إطار عام لمواجهة كافة المخاطر وذلك من خلال ثلاثة أطر ثانوية:



- تُعتبر الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) هي المسؤولة عن جميع المخاطر التي تواجه البنك (Bank's Risk Profile) وتسعى في نفس الوقت إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات

- المتماشية مع حجم تلك المخاطر، مع ضمان مواءمة سياسات إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للحفاظ على تحقيق معدلات النمو المستدامة.
- من أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة العليا بوضع جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قامت أيضاً بوضع أسقف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقامت بتشكيل اللجان وحددت مسؤولياتها وصلاحياتها.
- كما تتولى الإدارة العليا مسؤولية الإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر، كما يتعهد مجلس الإدارة الإبقاء على الرقابة شاملة وفعالة.
- يتبنى البنك نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بكوادر تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بأعمالها وباستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للتطبيق. ويتم تنفيذ إطار الرقابة والإدارة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجان الائتمان المختلفة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر.

مسؤوليات / مبادرات إدارة المخاطر : تتضمن بشكل عام النقاط التالية:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير منهجيات رصد وقياس وإدارة والتحكم والإبلاغ عن كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد الإدارة العليا بتقارير دورية ومعلومات بشأن قياس وممارسات إدارة المخاطر.
- عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية بشكل فردي (Obligor Risk Rating) وذلك بهدف الوقوف على أى مؤشرات سلبية أو تراجع تستلزم اتخاذ إجراءات احترازية.
- إشارات الإنذار المبكر (Early Warning Signals): تستهدف الاكتشاف المبكر والتخفيف من المخاطر من خلال تحديد المخاطر المحتملة لدعم التدخل في الوقت المناسب وتجنب الأزمات واقتراح إجراءات تصحيحية لتخفيض شدة الأثر في حالة حدوث الأزمات لعملاء الائتمان بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من المعايير (مالية وغير مالية) والتي ترتبط بالعملاء والصناعات المرتبطة بهم.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) لقياس مدى توافر رأس مال كافى لتغطية واستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، والتحقق من مدى توافق المخاطر المقبولة (Risk Appetite) مع كل من الاستراتيجية وتخطيط إدارة رأس المال والسيولة، و نتائج اختبارات التحمل.
- إجراء اختبارات التحمل (Stress Testing) لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة حدوث أى من السيناريوهات المفترضة. يقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل، ويتم التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال وتماشيا مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.
- تحديد معايير لقبول المخاطر الائتمانية لعملاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتحديد المبدئي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة (TM-RACs)، ويساهم تطبيق تلك المؤشرات في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتوجيه موارد البنك بكفاءة نحو الأسواق المستهدفة.
- الإفصاح المالي الفعال: يسعى بنك القاهرة باستمرار إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بهدف تقديم المعلومات المالية الأكثر دقة التي تعكس بشفافية الوضع المالي للبنك.
- تطبيق معيار IFRS9 وفقا لتعليمات البنك المركزي المصرى بداية من أول يناير 2019

8- نظام الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول و بشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في بنك القاهرة، حيث يتم إنشاء سياسات خاصة وإرشادات و ضوابط لكي تتوافق و أدلة الرقابة الداخلية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

وكذلك وضع حدود فاصلة للمسئولية والاداء لمراقبة العمليات و تطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية، كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات البنكية.

وتقوم لجنة المراجعة في هذا الصدد والنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية و تقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي تقوم بها إدارة التفتيش وإدارة الإلتزام المصري بالإضافة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبي الحسابات الخارجيين.

وبناءً على الملاحظات و التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة للبنك يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك، حيث تعزز كل من إدارة التفتيش و إدارة الإلتزام المصري للبنك إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال ما يلي:

8-1 مجموعة المراجعة الداخلية

غرض مجموعة المراجعة الداخلية هو إعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية مصممة لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات البنك. مهمة مجموعة المراجعة الداخلية هي تحسين وحماية قيمة البنك عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. تساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وأجراءات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

يتولى رئيس مجموعة المراجعة الداخلية الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية. تخضع مجموعة المراجعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس مجموعة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة مهنياً، ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً.

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات التالية

- التأكد من وجود خطة تدقيق سنوية مرنّة مبنية على مدى احتمالية جميع المخاطر وتمت مراجعتها بصورة سليمة من قبل الرئيس التنفيذي للبنك ومن ثم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة.
- وضع خطة المراجعة السنوية موضع التنفيذ بما في ذلك أي مهام خاصه أو مشروعات مطلوبة من قبل الإدارة و/أو لجنة المراجعة.
- يمكن القيام بإجراء تعديلات بالخطة خلال العام، ويتم مناقشة التعديلات الجوهرية مع الرئيس التنفيذي و مجموعة المراجعة الداخلية ومن ثم العرض على لجنة المراجعة للاعتماد والتصديق.
- التأكد من تطبيق المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.
- تحديد وتقييم المخاطر الهامة المتوقع أن تجابه عمليات البنك.

- التأكد من كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المتعلقة بتحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية
- التأكد من توافق والتزام أعمال الموظفين بالبنك والمديرين وأيضا الجهات الخارجية التي يتعاقد معها البنك بكافة سياسات وإجراءات البنك وأيضا كافة القوانين ومعايير الحوكمة المطبقة.
- مراقبة و تقييم فاعلية نظام البنك في إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاءه الرقابة التي تم وضعها للتأكد من التوافق والتطابق مع سياسات وخطط وإجراءات وأهداف الأعمال.
- تقييم إمكانية الاعتماد ودقة وتكامل والتوقيت السليم وسلامة البيانات المالية ونظم إدارة المعلومات.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في حماية أصول وسمعة البنك واستمرارية نشاطه.
- مراجعة الإجراءات والنظم واقتراح تطويرها و ذلك أثناء القيام بالمراجعة الدورية.
- مراجعة وتقييم استخدام الموارد بشكل اقتصادي، وبكفاءة وفاعلية.
- مراجعة تخطيط، وتصميم، وتطوير وتطبيق أنظمة الحاسب الآلي ، والتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات البنك، إن وجدت.
- التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسباً.
- التأكد من تطبيق أفضل الممارسات الناجحة وأحدثها في مجال المراجعة الداخلية.
- مراجعة أنظمة الرقابة على الحاسب الآلي وخطة الطوارئ في حال حدوث خلل في نظام الحاسب الآلي ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة للتطوير.
- مراجعة جودة محفظة الائتمان ومحفظة الاستثمارات وعمليات إدارة المخاطر المصاحبة.
- القيام بأعمال الفحص الميداني بطريقه مهنيّه احترافيه وفي الوقت المحدد كما يتعين الاحتفاظ بأوراق العمل ونتائج الفحص بشكل مناسب.
- تقديم ملخص تنفيذي لتقارير المراجعة إلى كلا من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك موضحا ملخصا لنتائج المراجعة.
- متابعة التوصيات للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية الفاعلة وأيضا إبلاغ الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل دوري في حال عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل فعال .
- عند اعتقاد مجموعة المراجعة الداخلية قبول الإدارة العليا لمخاطر متبقية يمكن أن تكون غير مقبولة للبنك، هنا يتعين على رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أن يقوم بمناقشه الأمر مع الإدارة العليا وفي حاله عدم التوصل إلى حل، فإنه يتعين إبلاغ لجنة المراجعة.
- إجراء التقييمات الخاصة، والتحريات المتعلقة بالشكاوي أو الاحتيال، ومهام المراجعة المطلوبة من قبل مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة ، والإدارة ، أو رئيس مجموعة المراجعة الداخلية .
- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم السارية.

- تتعامل مجموعة المراجعة الداخلية باعتبارها نقطة الاتصال الأساسية لتبادل المعلومات عن طريق تنسيق العمل مع المراجعين الخارجيين وكافة الهيئات الرقابية الأخرى للمراجعة وذلك لتحديد جوانب المساعدة التي يمكن تقديمها، وأيضا عقد الاجتماعات الدورية بحسب ما هو مطلوب، وتبادل المعرفة والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي تطرأ، هذا بالإضافة إلى تأكيد وجود التنسيق اللازم بين كافة الأطراف.
- عند تنسيق الأنشطة من قبل رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، يمكن له إذا أمكن أن يعتمد على عمل ونتائج جهات أخرى داخلية وخارجية تقدم خدمات التأكيد و أيضا الخدمات الاستشارية. وفي حال تقديم رئيس مجموعة المراجعة لخدمات استشارية فإنه يتعين الاتفاق مع العميل على طبيعة ونطاق الخدمة شريطة أن لا يقوم رئيس مجموعة المراجعة بأية مسؤوليات إدارية.
- تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير عن مدى كفاية انظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
- تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوي الى لجنة المراجعة موضحا فيه نشاط واعمال المجموعة والمخاطر الجوهرية والامور المتعلقة بالرقابة.
- كلما كان ذلك مطلوبا، يكون قطاع المراجعة الداخلية مسؤولا عن تقديم خدمة المراجعة الداخلية لأي من الشركات الشقيقة والتابعة للبنك كما يقوم برفع تقرير المراجعة إلى كلا من الرئيس التنفيذي " للشركة محل الفحص و مجلس إدارة /أو لجنة المراجعة بتلك الشركة بالإضافة إلى لجنة المراجعة للبنك. وقد يتم دعوة رئيس قطاع المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان المراجعة أو مجلس الإدارة " لتلك الشركات. لا يكون لقطاع المراجعة الداخلية أية صلاحيات تنفيذية أو مهام في عمليات تلك الشركات الشقيقة أو التابعة

طبيعة الخدمات الاستشارية التي يمكن ان تقدمها مجموعة المراجعة الداخلية

قد تتخذ الخدمات الاستشارية اى من هذه الادوار:

• دور التدريب:

من خلال تدريب الموظفين الجدد عند التحاقهم بالبنك وذلك فيما يتعلق بدور مجموعة المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات في الحوكمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر: المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، اهداف المراجعة الداخلية، منهج المراجعة المستند على المخاطر، تقارير المراجعة ومتابعة الاجراءات التصحيحية، بالإضافة الى تقديم برامج تدريبية في الحوكمة والمخاطر والرقابة بناء على احتياج او طلب الادارة.

• دور تقديم استشارات في ادارة المخاطر :

التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من ابلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسباً.

• دور تقديم الاستشارات المهنية :

عند دعوة رئيس المراجعة الداخلية لحضور اى من اجتماعات لجان الادارة , يجوز على اية حال استشارته من قبل اعضاء اللجنة لتقديم الاستشارة المهنية فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة . وفي هذه الحالة ايضا لا يجب النظر الى المراجعة الداخلية كصانع لقرارات الادارة كما لاتقوم المراجعة الداخلية بفرض اى راي على الادارة.

8-2 الالتزام المصرفي:

تعتبر مراقبة الالتزام بالقوانين و الاحكام و المعايير وكذلك المتطلبات الرقابية و التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصرى المسؤولية الأبرز للجنة المراجعة و الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إن إدارة الالتزام المصرفي ببنك القاهرة هي وظيفة مستقلة تتميز بمكانة رسمية ضمن أعمال البنك يتم بموجبها تحديد وتقييم و التوصية و مراقبة و إعداد التقارير حول مخاطر الالتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية أو التشريعية و الخسارة المالية أو الاضرار بسمعة البنك نتيجة للفشل بالالتزام بالقوانين و الاحكام و ميثاق السلوك المهني و معايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة و أنشطة البنك.

و لتمكين إدارة الالتزام من أداء مهامها و مسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تم منح الإدارة الصلاحية للتعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك و منحها صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى معلومات و سجلات و أفراد و عمليات البنك، كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. و يتم القيام بمسؤوليات إدارة الالتزام ضمن برنامج خاص يحدد أنشطتها، و توافق لجنة المراجعة على الخطط السنوية و يتم تنفيذها وفقاً لميثاق الالتزام و سياساته وإجراءاته، حيث تقوم إدارة الالتزام برفع التقارير على نحو دورى إلى لجنة المراجعة و رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي للبنك حول قضايا الالتزام و التجاوزات و الإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

و خلال 2021 قامت مجموعة الالتزام المصرفي و الحوكمة المؤسسية بجهود حثيثة في تعزيز تطبيق الحوكمة و الالتزام المؤسسى بالإضافة إلى مساندة الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة و لجنة الحوكمة و الترشيحات في إرساء مفاهيم الحوكمة و الايفاء بالمتطلبات التشريعية و التنظيمية للبنك و تحديد و تقييم مخاطر الالتزام المرتبطة بمجالات الأعمال في البنك، حيث تم الإشارة إليها في مقدمة هذا التقرير ضمن إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2021 لتعزيز نهج الحوكمة.

8-3 قطاع الرقابة الداخلية

الهدف الرئيسي لإدارة الرقابة الداخلية يتمثل في تقديم ضمانات مستقلة إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا حول التنفيذ و الالتزام بسياسات البنك و إجراءاته لحماية البنك، و يتم تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور قطاع الرقابة الداخلية بالبنك ضمن الإطار الأشمل لنظام الرقابة الداخلية بأكمله كخط دفاع أول ضد المخاطر المحتملة.

ويمكن تفصيل أهداف قطاع الرقابة الداخلية كما يلي:

- التأكد من أن أنشطة البنك و عملياته تتم وفقاً للقواعد و اللوائح و بما يتماشى مع السياسات و الإجراءات الداخلية للبنك.
- اختبار و متابعة مستوى الخدمات المصرفية المقدمة بإدارات و فروع البنك المختلفة و الافصاح عن أي سلبات أو قصور فيها بما يسهم في رفع مستوى الأداء.
- التأكد من سلامة و صحة إدخال البيانات على الأنظمة المصرفية، كذا استيفاء و استكمال جميع الوثائق و المستندات ذات الصلة..
- التأكد من الالتزام بالمبادئ الرئيسية للرقابة مثل تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية و الفصل بين الاختصاصات و وفقاً للتعليمات المنظمة لكل عملية
- التأكد من حماية الأصول من السرقة و الاختلاس و الغش و التلاعب من خلال اجراء الجرد الفجائي على كافة العهد و الموجودات ذات القيمة.

9- مراقب الحسابات:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، تختارهما الجمعية العامة للبنك من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض في البنك المركزي وذلك بالتشاور بين البنك المركزي و الجهاز المركزي للمحاسبات على أن يكون أحدهما من الجهاز المركزي للمحاسبات، و على البنك أن يخطر البنك المركزي بتعيين مراقبي الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تعيينهما.

وعلى مراقبي الحسابات أن يعدا تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك طبقاً للقانون و لمعايير المراجعة المصرية، و أن يلتزما في عملهما بالأحكام التي وردت في المواد من 103 إلى 109 من القانون رقم 159 لسنة 1981 والمواد من 265 إلى 270 من اللائحة التنفيذية للقانون، و وفقاً لما جاء بقانون 194 لسنة 2020 و تكون الإدارة العامة للشئون القانونية بالبنك هي المستشار القانوني و لمجلس الإدارة أن يعين من غير أعضاء الإدارة القانونية مستشاراً قانونياً أو أكثر كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

إعمالاً للمادة (5) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988 و تعديلاته فقد صدر قرار السيد المستشار رئيس الجهاز رقم (905) لسنة 2021 بتعيين السيد المحاسب / احمد ماهر مصطفى طاحون (ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي) مراقباً لحسابات البنك بالاشتراك مع الجهاز المركزي للمحاسبات و ذلك عن السنة المالية التي تنتهي في 2021/12/31 وتتولى السيدة المحاسبة / إيناس عبدالله الشريف – رئيس قطاع – بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك بالجهاز أعمال مراقبة حسابات البنك عن ذات السنة المالية هذا وبالإضافة الى تعيين الاستاذ/ صلاح الدين مسعد المسيرى - مكتب KPMG حازم حسن كمراقب لحسابات البنك لاستمرار متطلبات عملية طرح اسهم البنك في البورصات.

10- التصنيف:

يوضح الجدول التالي التصنيف الائتماني لبنك القاهرة عن الفترة من 2021/1/1 الى 2021/12/31
جدول يوضح التصنيف الائتماني لبنك القاهرة عن عام 2021.

Rating Company		Rating
Moody's	Long-term deposit	B2
	Outlook	Stable
Capital Intelligence	Long-term FCY	B+
	Short-term FCY	B
	Outlook	Stable
Fitch	Long Term Rating	B+
	Outlook	Stable

وحقق بنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2021 قدرة 3631 مليون جم ، كما حقق صافي دخل من العائد عن ذات العام المالي بمقدار 10470 مليون جنية

و لقد إستطاع بنك القاهرة خلال عام 2021 زيادة كثير من المنتجات العصرية بما يمتلكه من خبرات كبيرة في إدارة وترتيب العمليات التمويلية الكبرى في العديد من القطاعات و في مقدمتها قطاع الطاقة و كذا كل من قطاع البترول

والنقل والتطوير العقاري نظراً لمردودها الإيجابي المباشر في خلق مزيد من فرص العمل ودفع عجلة التنمية. كما كشفت نتائج أعمال البنك في نهاية 2021 عن زيادة المركز المالي وتوسيع النشاط وتحقيق التوازن في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية لزيادة حجم المركز المالي ليصل إلى مبلغ 255 مليار جنيه مقابل 205 مليار جنيه في عام 2020 وقد استطاع بنك القاهرة خلال 2021 تحقيق إرتفاعاً في ودائعه حيث بلغت نحو 198 مليار جم في نهاية 2021 مقابل 163 مليار جم في عام 2020 بزيادة نحو 35 مليار جم بمعدل نمو بلغ 22 %. وبلغت صافي القروض وتسهيلات العملاء نحو 99 مليار جم

و لقد شهد عام التقرير إستمراراً لسياسات بنك القاهرة في إهتمامه بالتوسع الجغرافي لتعزيز تواجد البنك بالقرب من القاعدة المتنامية لعملائه و الوصول إليهم و تسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية من خلال إفتتاح فروع جديدة لتصل بذلك شبكة فروعه و وحداته لنحو 246 فرعاً ووحدة مصرفية.

11- رأس المال و الأسهم:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 10 مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 5.250 مليار جنيه مصري موزعاً على 2.625.000 ألف سهم بقيمة إسمية جنيهاً مصرياً للسهم الواحد وهيكل مساهمي البنك على النحو التالي:

الاسم	عدد الاسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	1 500 000 016	3 000 000 032
شركة مصر كابيتال	1 124 999 970	2 249 999 940
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	14	28
الإجمالي	2 625 000 000	5 250 000 000

12- حقوق المساهمين:

رأس المال

- تتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلي:
- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

و تقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال وإستخدامه وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) و ذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية و يتم تقديم البيانات المطلوبة و إيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.

و يتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى الإلتزام بما يلى:

- ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن خمسة مليارات جنيه مصرى.
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين إجمالى القاعدة الرأسمالية/إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الإئتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية 12.5%

الاحتياطات

تقضى تعليمات البنك المركزى بأنه وفقاً للقوانين المحلية يتم إحتجاز 5% من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى و ذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل 100% من رأس المال و هو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

تقضى تعليمات البنك المركزى المصرى بتكوين إحتياطى المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة، ولا يتم التوزيع من الاحتياطى إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى.

الأرباح (خسائر) محتجزة

تتكون من الأرباح المرحلة من أعوام سابقة والمحققة خلال العام الجارى وقد بلغت 4065 مليون جنيه مصرى فى 2021/12/31 مقابل 6350 مليون جنيه فى العام المقابل

13 - الإفصاح:

يلتزم البنك بتطبيق قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/12/16 بالإضافة الى تطبيق المعيار الدولى للتقارير رقم 9 والصادر بشأنها تعليمات البنك المركزى بتاريخ 2019/2/26 حيث يقوم البنك بالإفصاح عن:

- التأسيس والنشاط
- ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة
- إدارة المخاطر المالية
- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة
- التحليل القطاع

14 - تضارب المصالح

يلتزم بنك القاهرة بسياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة و قواعد تداول موظفى البنك للمعلومات التى تخص البنك، حيث أن جميع موظفى البنك ملتزمين بميثاق السلوك المهنى للعاملين بالبنك.

أن مجلس إدارة البنك ملتزم بتقييم أعضاء المجلس بمعرفة رئيس المجلس وفقاً لنموذج معتمد يضع الإبتعاد عن تضارب المصالح أحد أهم بنوده.

كما تحتوى قائمة الفحص لبنود دليل الحوكمة بالبنك وفقاً لأحكام القانون 194 لسنة 2020.

15-شكاوى العملاء و قطاع حماية حقوق العملاء:

- تم إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء بناء على تعليمات البنك المركزي في إطار الأهتمام الذي يوليه البنك المركزي بتطوير القطاع المصرفي والتي أكدت على أهمية العناية بحماية حقوق العملاء وذلك لتحقيق الشمول المالي .
- الأمر الذي أستوجب وضع إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المصرفية ومستخدميها لضمان حصول العملاء على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية والحفاظ على سرية البيانات مع ضمان وجود آليه للتعامل مع الشكاوى بجانب رفع كفاءة الوعي المصرفي لدى كل من العملاء والعاملين به.
- وتهدف أيضا توضيح آليه التفاعل اليومي بين مقدمي الخدمات المصرفية بالبنك وعملائه، وإجراءات أستلام الشكاوى والتعامل مع الشكاوى، فحصها ومتابعتها من خلال إدارات قطاع حماية حقوق العملاء الآتية:
 - ✓ الادارة العامة لفحص شكاوى العملاء
 - ✓ الادارة العامة للمتابعة والرد
 - ✓ الادارة العامة لضمان الجودة وسرية البيانات
- تتمثل مهام قطاع حماية حقوق العملاء ما يلي:
 - ✓ وجود آلية فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء
 - ✓ التأكيد على التعامل مع العملاء بمبدأ العدل والإنصاف في كافة مراحل المعاملات المصرفية دون تمييز وبمبدأ العدل والإنصاف والمصادقية
 - ✓ التأكيد على مبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية في صالات أستقبال العملاء بالفروع أو من خلال الموقع الإلكتروني أو أي وسيله تواصل مع العملاء
 - ✓ التأكيد على توعية العملاء بآلية تقديم الشكاوى ومتابعتها وذلك من خلال مطبوعات أو لوحات ارشادية أو كافة وسائل التواصل المتاحة مع العملاء في سبيل التواصل مع قطاع حماية حقوق العملاء
- أستقبال القطاع خلال العام 2021 عدد 21,976 الشكاوى و من ضمنهم 11,080 شكوى صحيحة.
- وإستحوذ مركز الإتصال على النسبة الأكبر % 95 من قنوات تلقي الشكاوى في عام 2021 و يليه البنك المركزي على نسبة 4 %.
- إستحوذت التجزئة المصرفية على النسبة الأكبر من الشكاوى و ذلك بنسبة %58.
- إستحوذت المنتجات الرقمية على نسبة %34 من الشكاوى الصحيحة.
- إستحوذت الخدمات البنكية المقدمة للعملاء على نسبة %8 من الشكاوى الصحيحة.
- نتج عن هذه الشكاوى تصعيد 47 توصية خلال عام 2021 و تم الإنتهاء من عدد 41 توصية، و باقى عدد 6 توصيات جارى العمل على حلها ومتابعتها و الإنتهاء منها.

- يتولى القطاع أستلام كافة الشكاوى الواردة عبر النظام الألى (نظام معالجة الشكاوى) من خلال قنوات أستقبال الشكاوى المختلفة.
- تحقيقا لمعيار الإستجابة والتواصل يتم تأكيد أستقبال الشكاوى بإرسال رسائل نصية الى العملاء تتضمن الرقم المرجعى للشكاوى والمدة المتوقعة للانتهاء من فحص الشكاوى (فى خلال 15 يوم عمل)
- يلتزم مسئولى الفحص بمبدأ الشفافية والحيادية والنزاهة وإجراء الفحص الدقيق لكشف السبب الحقيقى لحدوث الشكاوى سواء كان أفراد أو إجراءات أو نظم .
- تتولى الإدارة العامة للرد والمتابعة بمراجعة نتائج فحص الشكاوى من الناحية المصرفية والقانونية ثم الرد على العملاء والجهات ، كما تتولى إعداد التوصيات المتعلقة بإحكام الدور الرقابى والتنظيمى بشأن التعامل مع عملاء مصرفنا لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف و الشفافية.
- وبلى ذلك التواصل مع العملاء وإفادتهم بالنتائج عن طريق إرسال رسالة نصية تصل العملاء تتضمن إنهاء حل شكاوهم وعلى العميل الإتصال بمركز الاتصال لمعرفة نتيجة الفحص.
- يقوم القطاع بإعداد تقارير دورية (ربع سنوى) ترفع الى الإدارة العليا واللجان المختصة تتضمن دراسة وتحليل للشكاوى الواردة خلال الفترة وتكون مشفوعة بالتوصيات اللازمة للحد من تلك الشكاوى و تجنب تكررها.
- قام قطاع حماية حقوق العملاء بمراجعة الإجراءات والنماذج والمنتجات والخدمات الخاصة ببنك القاهرة فى عام 2021.

الخاتمة

إختتم بنك القاهرة عام 2021 بجهود حثيثة لتعزيز مبادئ الحوكمة مؤكداً على حق جميع أصحاب المصالح في تقييم أداء البنك وقياسه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحفاظ على أعلى معايير الشفافية و النزاهة في جميع تعاملات البنك والإفصاح و إتباع أفضل الممارسات و المعايير الدولية.

وفي هذا السياق، فإنه تم تحديث دليل الحوكمة الخاص بالبنك في يوليو 2021 ليتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة بالبنوك كما يتم بصفة دورية مراجعته وتحديث للدليل مع تغير القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، وتم النشر على الصفحة الخاصة بالبنك لإعلام جميع الأطراف المعنية بالتطورات والتحديثات الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى التغييرات التي تطرأ من وقت لآخر على البنك وهيكله الإداري والتنظيمي.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة
و الرئيس التنفيذي

ليلى فارح المقدم
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات

حافظ أبو العزم
رئيس مجموعة الالتزام المصرفي
و الحوكمة المؤسسية